

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا

٧ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

أولا - مقدمة

١ - في الرسالة المؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/558) أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء مجلس الأمن قرروا إرسال بعثة إلى وسط أفريقيا تحت رئاسة السفير جان مارك دو لا سابلير خلال الفترة الممتدة من ٧ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وبعد التشاور، اتفق أعضاء المجلس على أن تتألف البعثة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

فرنسا (السفير جان مارك دو لا سابلير ، رئيسا للبعثة)

أنغولا (السفير اسماعيل أبراو غاسبار مارتتر)

بلغاريا (السفير استيفان تافروف)

الكاميرون (السفير مارتن تشونغونغ أيافور)

شيلي (السفير كرستيان ماكيرا)

الصين (السفير جانغ يشان)

ألمانيا (الوزير مايكل فرايهر فون اونغر شترنبرغ)

غينيا (الوزير المستشار أبو بكر ديالو)

المكسيك (الوزيرة ماريا انخليكا أرسى دي خيانييت)

باكستان (السفير مسعود خالد)

الاتحاد الروسي (السفير الكسندر ف. كونوزين)

اسبانيا (السفيرة آنا ماريا مينينديس)

الجمهورية العربية السورية (السفير فيصل مقداد)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (السفير آدم تومسون)

الولايات المتحدة الأمريكية (السفير جون د. نغروبونتي)

٢ - واختصاصات البعثة موضحة في مرفق الوثيقة S/2003/558.

٣ - وغادرت بعثة مجلس الأمن نيويورك في ٧ حزيران/يونيه وعادت إليها في ١٦ حزيران/يونيه. وزارت خلال تلك الفترة بريتوريا، ولواندا، وكينشاسا، وبونيا، وبوجومبورا، وكيغالي، ودار السلام، وعنتبي. والتقت ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا؛ وخوسيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس أنغولا؛ وجوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ودوميسيان ندا يزي، رئيس بوروندي؛ و بول كغامه، رئيس رواندا؛ وبنجامين مكابا، رئيس جمهورية تزانيا؛ ويوري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا. والتقت البعثة أيضا في بريتوريا جاكوب زوما، نائب رئيس جنوب أفريقيا. واجتمعت في كينشاسا مع لجنة المتابعة، واللجنة الدولية لدعم التحول، واثنين من نواب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية الأربعة المعينين؛ كما اجتمع أعضاؤها بممثلين عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) وحركة تحرير الكونغو. والتقت البعثة في بونيا قائد قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات وإدارة إيتوري المؤقتة؛ وفي بوجومبورا كبار مسؤولي حكومة بوروندي؛ ولجنة رصد التنفيذ؛ ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي، وقائد قوة الاتحاد الأفريقي. والتقى بعض أعضاء البعثة ممثلين محليين لمنظمات دولية غير حكومية وممثلات للمنظمات النسائية البوروندية. وفي بريتوريا، التقت البعثة رئيس فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واثنين من أعضاء الفريق. وتلقت البعثة في كينشاسا، وبوجومبورا، وكيغالي إحاطات من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، والممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى. وفي كينشاسا حضرت البعثة احتفالا في مقر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نُظم تخليدا لذكرى أفراد حفظ السلام التابعين لها الذين قُتلوا. كما التقت البعثة أثناء وجودها في كينشاسا ألدو أجيلو، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في منطقة البحيرات الكبرى. وانطلاقا من لواندا رافق البعثة آموس نامنغا نغونغي، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورافقها من بوجومبورا برهانو دينكا، الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي.

ثانياً - جمهورية الكونغو الديمقراطية

التحول السياسي

٤ - كان من أول أهداف هذه البعثة، التي هي رابع بعثة يوفدها مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة، تشجيع الأطراف الكونغولية على البدء في أقرب وقت ممكن في تنفيذ الاتفاق العام والشامل لجميع الأطراف بشأن تأسيس حكومة انتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشارت البعثة إلى أن مجلس الأمن حريص على إقامة دولة كونغولية قوية وسليمة وتتوافر لها مقومات البقاء. ولاحظت بعثة مجلس الأمن التقدم المحرز حتى الآن، ولكنها أعربت عن خيبة أملها إزاء بطء التحرك نحو التنفيذ. وترى البعثة أن زمن الحرب قد ولى، وأن الوقت قد حان لتنفيذ الاتفاقات السياسية التي كانت الأطراف قد وقعتها، وأن الرئيس كاييلا ينبغي أن يبذل بنفسه قصارى جهده لإقناع جميع الأطراف بوضع المصلحة الوطنية فوق مصالح الفصائل. وأشارت البعثة إلى أن المجتمع الدولي الذي يتطلع إلى الإسهام في إعمار جمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون أقدر على زيادة دعمه عندما يجري تنصيب حكومة انتقالية. ولاحظت البعثة أن التاريخ المحدد الذي أُعلن عنه في حضور اللجنة الوطنية لمتابعة تأسيس الحكومة الانتقالية كان ١٦ حزيران/يونيه، الذي يوافق يوم عودتها إلى نيويورك، وأنه كان من المفروض أن تستلم الحكومة الانتقالية مقاليد السلطة تماماً بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، الذي يوافق ذكرى استقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعليه، أبلغت البعثة جميع الأطراف المعنية بأنها تتوقع أن يتم بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، تنصيب حكومة انتقالية كونغولية تؤدي مهامها ولها جيش وطني موحد قادر على الدفاع عن الحدود الوطنية والسكان واقتصاد متنام يسيطر على ثروات البلد الطبيعية.

٥ - وتعتقد البعثة أنه، استناداً إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها، فإن معظم العمل اللازم لتأسيس حكومة انتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لها جيش وطني موحد قد اكتمل بالفعل، ولكن الخطوات المتبقية قد تكون من أصعب الجهود في هذا الشأن.

٦ - وتنتظر البعثة من الأطراف الكونغولية أن تُنصب حكومة انتقالية كونغولية تؤدي مهامها وذلك بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، وفقاً للتعهدات التي قدمت للبعثة أثناء زيارتها لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

استمرار أعمال القتال واندلاع أعمال العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

٧ - أعربت البعثة أيضاً بوضوح عن قلقها العميق بشأن القتال المستمر الذي ما زالت تعاني منه بونيا وشمال جنوب كيفو، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا القتال يتنافى مع السعي لإيجاد حل سياسي، بل ويهدد أيضاً بنسف الاتفاقات السياسية وإثارة

الشك في مصداقيتها. ولذا، يتعين على جميع الأطراف أن توقف جميع الأنشطة العسكرية العدائية. وفي الاجتماعات والاتصالات التي أجرتها البعثة، دعت جميع الأطراف في شمال كيفو إلى سحب قواتها إلى المواقع المتفق عليها سابقا. كما أن من بواعث الجزع البالغ ما صاحب أعمال القتال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من انتهاكات صارخة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، من بينها جرائم القتل والاعتصاب وتدمير الممتلكات وتشريد السكان المدنيين من ديارهم على نطاق واسع، واستخدام الجنود الأطفال، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، بل وحوادث التهام لحوم البشر التي أبلغ عن وقوعها؛ وهي أعمال ينبغي وقفها فورا. وأشار أيضا إلى أن هذه المشاكل تفاقمت بسبب تأثيرات من البلدان المجاورة.

٨ - ومن المقترحات التي طُرحت في هذا السياق إمكانية اتفاق على إعلان لحسن الجوار، يمكن بعد إضفاء الطابع الرسمي عليه ليصبح معاهدة. وينبغي في هذا السياق أيضا النظر في المؤتمر الدولي المحتمل عقده بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وتوقع البعثة أن يجري اطلاع مجلس الأمن على التطورات فيما يتصل بهذا المؤتمر الهام.

٩ - وأحاطت البعثة علما بالخطوات التحضيرية المتخذة فيما يتصل بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وارتأت البعثة أن هذا المؤتمر الدولي، إذا صُمم كما ينبغي، يمكن أن يساعد في معالجة وحل قضايا السلام والأمن التي طال أمدها، عقب إحراز التقدم اللازم في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ولكفالة نجاحه من المهم أن تأخذ المنطقة بزمام العملية.

الحالة في بونيا

١٠ - قضت البعثة يوم ١٢ حزيران/يونيه في زيارة بونيا والتشاور هناك مع ممثلي لجنة إيتوري لإحلال السلام وأجهزتها، وكذلك مع الجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية. وفوجئت البعثة بخلو بعض أنحاء المدينة من السكان، وكذلك بالعدد الكبير من الجنود الأطفال الذين شاهدتهم عند مرورها بالشوارع. والبعثة مدركة أن اتحاد الوطنيين الكونغوليين هو الذي يتحكم في مدينة بونيا ويتطوقها ويسيطر حاليا على طرق الوصول إليها.

١١ - وتلقت بعثة المجلس إحاطات من قائد قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات. وتتمثل مهمة هذه القوة في كفالة أمن المواقع التي نُشرت بها ومراقبة الوصول إلى المدينة ومنع تحركات الأفراد المسلحين داخلها وصوبها، وتأكيد حضورها خاصة عن طريق دوريات المشاة، وإنشاء احتياطي للرد السريع تحسبا لأي طوارئ. وأحاطت البعثة علما بالقدر الكبير

من التعاون القائم بين قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات وقوة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب جميع من تحاورت معهم البعثة في كافة أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ككل عن دعمهم لقوة الطوارئ المؤقتة. وأشاد رئيس البعثة بشجاعة وتفاني كتيبة أوروغواي التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة.

١٢ - واستمعت البعثة أيضا إلى بيتروني فاويكا، رئيسة المجلس المؤقت الخاص، وإيمانويل ليكو ابوبو، المنسق الرئيسي للجهاز التنفيذي المؤقت في إيتوري. وأعجبت اللجنة بالوقار وروح الالتزام اللذين يتسم بهما هذان الممثلان للإدارة المؤقتة التي هي حاليا المصدر الوحيد للسلطة المشروعة في منطقة إيتوري. والتمس الممثلان مساهمات دولية لمشاريع الإعمار قصد المساعدة على استعادة السلام وتوطيد دعائمه. ولاحظت البعثة الإجراءات التي اتخذت بالفعل، والتي تمخضت في النهاية عن نشر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات، ورأت أن خير سبيل لحسم مشاكل إيتوري هو حلها في سياق اتفاق سياسي أوسع يُبرم في كينشاسا فيما بين الأطراف الكونغولية. حتى يتسنى دمج القضايا والمؤسسات والعناصر الفاعلة الخاصة بإيتوري في عملية التحول السياسي الوطنية. وفي هذا السياق، استمعت البعثة إلى مقترحات من بعض محاورينها بشأن إنشاء محكمة جنائية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٣ - وتدبرت البعثة مليا الخطوات التي يمكن اتخاذها لتوفير المزيد من الأمن للأهالي في إيتوري في الأجلين القريب والمتوسط. وقد أولت اهتماما خاصا لبحث الاحتمالات المرجح حدوثها عندما تنتهي الولاية الحالية لقوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ونوعية الولاية الواجب إيكاها لأية قوة تخلفها والوسائل التي يجب أن تزود بها من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت ولمنع الانزلاق إلى هاوية العنف في مدينة بونيا وفي منطقة إيتوري ككل. وفي هذا الصدد أشار بعض من تحاورت معهم البعثة إلى أنه في حالة استلام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمهام قوة الطوارئ المؤقتة اعتبارا من ٢ أيلول/سبتمبر، ينبغي أن تناط بها، طيلة فترة زمنية محدودة على الأقل، نفس ولاية قوة الطوارئ المؤقتة وكذلك نفس الوسائل المتاحة لهذه الأخيرة. وما لم يكن الأمر كذلك، لن تكون لبعثة المراقبين المصدقية اللازمة لدى الميليشيات المحلية. وتدعو الحاجة إلى ولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مع قوام يكفي للاضطلاع بها. واقترح بعض المحاورين بعثة تضم ٣٠٠٠ جندي لمنطقة إيتوري بأكملها. ولاحظوا أنه إذا لم يكن الأمر كذلك فإن مختلف الميليشيات الموجودة حول بونيا ستنتهز فرصة رحيل قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات وتستأنف أعمال النهب التي تقوم بها لأنها تعتبر القوة الموجودة أقل قدرة. وفضلا عن ذلك، أشار محاورو البعثة إلى أن قوة الطوارئ المؤقتة ستقوم،

خلال فترة نشرها، بتوفير الاستقرار لبونيا، ولكن بقية منطقة إيتوري ستظل عرضة لأنشطة مختلف الميليشيات. ولذلك ناشدت البعثة محاورها في المنطقة الذين لهم تأثير على الجماعات والميليشيات المسلحة على ممارسة ضغوط من أجل وقف الأعمال القتالية وإعادة الهدوء. وحرص أعضاء البعثة على عدم عقد أي التزامات بخصوص حجم أو طبيعة ولاية بعثة المراقبين في المستقبل، وأشاروا إلى أن هذا الأمر سيكون موضوع في المجلس عند عودتهم إلى نيويورك.

١٤ - ولاحظت البعثة كذلك أن عودة الاستقرار في بونيا لا يمكن أن تتوقف على نهج عسكري بحت. وقد دعت الحاجة إلى نشر قوة الطوارئ المؤقتة على سبيل الاستعجال لتحقيق الأهداف الواردة في القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣)، ولكن نشر القوات العسكرية وحده لا يكفي لإتاحة العودة إلى الاستقرار في الأجل المتوسط. ومن الضروري التوصل في أقرب فرصة إلى تسوية سياسية. ويجب على الأطراف في الصراع الدائر في إيتوري أن يفهم أن من مصلحتهم إيجاد حل لخلافاتهم ضمن سياق لجنة إيتوري لإحلال السلام، الإطار المشروع الوحيد الذي يشمل كافة العناصر الفاعلة في إيتوري. وعودة الهدوء إلى بونيا، الذي تسنى بنشر قوة الطوارئ المؤقتة من المتوقع أن يمكن بعثة المراقبين من استئناف وبلورة دورها السياسي الذي لا غنى عنه لإعادة تنشيط عملية لجنة إيتوري لإحلال السلام ودمجها في العملية الوطنية للتحويل السياسي؛ وحذرت البعثة من أي محاولة للإحلال بتلك العملية السياسية. وارتأت أن الأطراف الكونغولية يجب أن تعمل ضمن هذه العملية، ولكن دول المنطقة التي دعمت أو تدعم الجماعات أو الميليشيات المسلحة التي تقوم بأنشطة في إيتوري تتحمل أيضا مسؤوليات في هذا الشأن. وينبغي لدول المنطقة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف توريد الأسلحة إلى الميليشيات والجماعات المسلحة، وينبغي للبلدان أن تستخدم تأثيرها الإيجابي لإقناع الميليشيات والجماعات المسلحة بنبد الخيار العسكري والمشاركة في العملية السياسية. وأشار بعض الأعضاء إلى إمكانية أن ينظر مجلس الأمن فيما إذا كان ينبغي أن يكون لبعثة المراقبين ولايتين منفصلتين - ولاية مختلفة بالنسبة لإيتوري وبونيا من ناحية، ومن ناحية أخرى ولاية لباقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد يود المجلس التعمق في مناقشة هذه المسألة.

١٥ - والتقت البعثة أيضا أثناء وجودها في بونيا ممثلي المنظمات الإنسانية والنسائية وتلقت إحاطات مفصلة عن محنة السكان المدنيين، خاصة من شردوا من ديارهم، وانقطاع سبل وصول المساعدات الإنسانية بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، والانتهاكات الصارخة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي يتعرض لها السكان المدنيون، خاصة النساء والأطفال والقصر.

١٦ - وقد اعتبرت البعثة أن بونيا هادئة في الوقت الراهن، لكنه هدوء مشوب بالتوتر. وليس من المعروف إلى متى سيدوم هذا الهدوء النسبي حيث إن قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات ما زالت حتى الآن في طور الانتشار. والواضح أن معاناة سكان بونيا تستحق من المجتمع الدولي أن يزودهم بكل ما يمكن أن يقدمه لهم من مساعدات، سواء لتوفير حاجتهم العاجلة للأمن أو من خلال برامج الإعمار والتنمية في نهاية الأمر، مما ييسر إطراد الاستقرار في الأجل الطويل.

١٧ - وترى بعثة مجلس الأمن من جانبها أن الحاجة واضحة لتجريد بونيا من السلاح؛ وتأمين المدينة على يد قوة الطوارئ المؤقتة/بعثة المراقبين القادرة على حفظ النظام لدعم إدارة إيتوري المؤقتة؛ ومراقبة طرق الدخول لمنع عودة الجماعات المسلحة إلى المدينة بحيث تتمكن الإدارة من مواصلة عملها؛ وتوفير الدعم والحماية للمؤسسات المؤقتة التي أنشئت بمساعدة بعثة المراقبين والتي تمثل الخطوة الأولى صوب تأسيس إدارة ديمقراطية وتوسيع نطاق سلطة الإدارة المؤقتة، ولو تدريجياً، في منطقة إيتوري ككل في ظل أوضاع آمنة. ومن المطلوب أيضاً توفير المزيد من السبل المأمونة لتقديم المساعدات الإنسانية، وتيسير عودة المشردين إلى ديارهم في أمان، والمتابعة الحازمة لمزاعم الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان، وتوسيع إمكانيات وصول المساعدات إلى قطاعات السكان المعرضة للخطر.

١٨ - واطلعت البعثة أيضاً على الادعاءات التي ما انفكت تتردد حول استمرار تزويد المحاربين بالأسلحة من جانب أطراف خارجية، بما فيها أطراف أجنبية، وعرضت عليها مقترحات بشأن التدابير الممكنة للتحقق من أمر هذه الإمدادات وقطعها. وعلى وجه الخصوص، ناقشت البعثة مع محاوريتها إمكانية فرض حظر على الأسلحة بالنسبة لإيتوري، مثل ما أوصى بذلك الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣. وأعرب كثير ممن حاورهم اللجنة عن تأييدهم لهذا النهج، وشدد بعضهم على أن هذا الحظر ينبغي إنفاذه ورصده ليكون فعالاً.

الحالة العسكرية في شمال كيفو

١٩ - أبلغت البعثة، خلال زيارتها لكينشاسا بأن قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) استولت على مدينة كانيبايونغا في شمال كيفو، في الوقت الذي كانت البعثة تسعى فيه إلى إقناع الأطراف الكونغولية في كينشاسا بالتمسك بالعملية السياسية. وهذا الهجوم الذي شنه التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمثل ليس فقط انتهاكاً للاتفاقات وإنما أيضاً خطراً على استمرار العملية السياسية، والبعثة تدينه بقوة. وطالب أعضاء البعثة الذين التقوا ممثلي التجمع الكونغولي من

أجل الديمقراطية (غوما) في كينشاسا أن يوقف التجمع الأعمال القتالية فوراً ويسحب قواته إلى المواقع المتفق بشأنها سابقاً. وأعربت البعثة أيضاً عن دعمها التام لجهود الممثل الخاص نغونغي من أجل لقاء ممثلي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، والحكومة والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاي/حركة التحرير) لعقد اتفاق بشأن فض الاشتباك والتدابير المحلية لبناء الثقة.

٢٠ - والهجمات العسكرية التي يشنها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) في شمال وجنوب كيفو لها أثر ضار بشكل خاص على العمليات الطوعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن التي تنهض بها بعثة المراقبين والتي عرقل النشاط العسكري الكثير منها. ولفت أعضاء البعثة اهتمام ممثلي التجمع ثم حكومة رواندا إلى رأيهم في عمليات العرقلة هذه التي لا يمكن أن تكون من قبيل الصدفة. وبالرغم من أن نشر فرقة العمل التابعة للبعثة والمتمركزة في كيندو سيساعد على تحسين الوضع كثيراً، فإن إحلال مناخ الأمن والثقة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي بدوره لن يتأتى النجاح لأية عمليات طوعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن، إنما هو في المقام الأول مسؤولية الأطراف الكونغولية المعنية، خاصة السلطات المحلية الفعلية التي تسيطر على مناطق شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تُنفذ فيها عمليات من هذا القبيل. وهذه الأطراف هي التي ستكون مسؤولة عن أي فشل في الإسراع بتنفيذ تلك العمليات. وناقشت بعثة المراقبين مع بعثة مجلس الأمن التدابير التي يمكن أن تتخذها لتوفير أكبر حظوظ النجاح لهذه العمليات.

الإفلات من العقاب

٢١ - وأكدت البعثة في هذا السياق لكل من تحاورت معهم أنه لا تسامح بعد الآن إزاء الإفلات من العقاب وأن على المسؤولين عن تلك الجرائم من العقاب، أن يتوقعوا المساءلة عما اقترفته أيديهم. ورأت أن هذه المسؤولية تنسحب على قادة الفصائل المسلحة التي ارتكبت جرائم خطيرة.

٢٢ - وتعرب بعثة مجلس الأمن عن استيائها لإفلات الجناة من العقاب الذي أصبح ظاهرة مميزة للكثير من العمليات القتالية وما يواكب ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان وأزمات إنسانية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالعدد الهائل من عمليات القتل والاعتصاب التي يتعرض لها المدنيون العزل، وأعمال التدمير والسلب التي تلحق بالمتلكات، وتشريد الأسر ديارها، واستخدام الجنود الأطفال هي جرائم بالغة الخطورة وينبغي مساءلة مرتكبيها. وقد اطلعت البعثة على حالات موثقة توثيقاً جيداً والتمست الحصول على معلومات أكثر

تحديدا وإفادات من شهود العيان، وهي تعترزم تقصي هذه المسائل. فلا يمكن السماح بعد الآن بأن يفلت الجاني من العقاب. وقد أوضحت البعثة موقفها لزعماء جميع الأطراف الكونغولية خلال زيارتها. وترى بعثة مجلس الأمن أن القادة مسؤولون عن أفعال أنصارهم، خاصة عندما تكون الأطراف المعنية هي السلطات المحلية الفعلية وحيثما لم يتبد أي دليل يفيد بأنها اتخذت أي إجراء لمنع وقوع تلك الجرائم أو عقاب مرتكبيها.

التوصيات

٢٣ - إن التوصيات المقدمة من البعثة إلى مجلس الأمن لا تستند إلى زيارتها لبلدان المنطقة بحسب وإنما أيضا إلى التقرير الخاص الثاني المقدم من الأمين العام بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/566). غير أنها اختارت، كما أشير إلى ذلك أعلاه، أن تركز اهتمامها على المسائل الهامة التالية التي تتطلب اهتماما عاجلا: تنصيب الحكومة الانتقالية وتأسيس جيش وطني موحد؛ والحالة في بونيا؛ والحالة في شمال كيفو؛ وضرورة أن تمارس بلدان المنطقة تأثيرا إيجابيا على الوضع؛ والقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب. وعليه، فستقتصر توصياتها المحددة على تلك القضايا.

٢٤ - وتوصي البعثة مجلس الأمن بالتأهب لإعلان دعمه الكامل للحكومة الانتقالية التي ستنشأ في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ والتسهو لدعوة الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لتقديم كل مساعدة ممكنة لإعمار البلد، بما في ذلك المساعدة على تأسيس قوات مسلحة وقوات شرطة موحدة وذات كفاءة، لتعزيز مسيرة التنمية فيه بكل وسيلة ممكنة وعلى نحو عاجل.

٢٥ - وتعتقد البعثة كذلك أن تنصيب الحكومة الانتقالية الكونغولية والنجاح في إبرام وقف لإطلاق النار في بوروندي يمكن أن يمهد السبيل لإمكانية عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى ينبغي تحديد هدفه بدقة وإعداده إعدادا جيدا.

٢٦ - وتشعر البعثة بقلق عميق ليس مصدره الوحيد الحالة الراهنة في بونيا، بل أيضا ما تنبئ به التوقعات من تجدد القتال ووقوع كارثة إنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان بعد انقضاء تدابير الطوارئ الراهنة في ٢ أيلول/سبتمبر. فالهدوء الحالي هش. والصعوبات الشديدة المتعلقة بالنقل والإمداد التي تواجهها أي قوة دولية إلى جانب انتشار ظاهرة استباحة القانون في ظل التقارير التي تفيد بتوريد أسلحة من مصادر خارجية هي أمور يتعين على مجلس الأمن أن يراعيها بدقة عندما يبت في التدابير الرامية لاستعادة السلام في بونيا وتوطيد دعائمه والمضي قدما بعملية إيتوري السياسية، وأن يأخذ في الاعتبار خاصة احتمال انسحاب قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات.

٢٧ - وتوصي البعثة مجلس الأمن بتكثيف الضغط على الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكافة أنحاء المنطقة، لكفالة تقديم الضمانات اللازمة لبعثة المراقبين حتى يتسنى لها القيام بأنشطة التحقق. وقد كان ثمة عدد من الادعاءات المثيرة للقلق كان لها أثر ضار شديد على الثقة، التي بدونها تظل عملية السلام غير مؤكدة. ويجب أن يشكل دعم جهود بعثة المراقبين من أجل التحقيق في مختلف هذه الادعاءات أولوية بالنسبة لجميع الأطراف في الصراع.

٢٨ - ولقد حقق المجتمع الدولي بعض التقدم صوب إنشاء وتوطيد آليات تطبيق العدالة الجنائية الدولية. وبالنظر إلى استشراف ظاهرة الإفلات من العقاب في إيتوري وجمهورية الكونغو الديمقراطية ككل، وعدم جواز التسامح معها بعد الآن، توصي البعثة مجلس الأمن بأن يولي اهتماما عاجلا لاتخاذ خطوات عملية لوضع حد لهذه الظاهرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

٢٩ - وقد قدم إلى البعثة ما يثبت استمرار عمليات الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، التي تغتنم أرباحها لتحقيق غرضين هما، إثراء بعض الأفراد المعنيين والإبقاء على جذوة الصراع متقدة. وتوصي البعثة مجلس الأمن بأن يستعد لكي ينظر مليا في التوصيات التي سيقدمها فريق الخبراء في تقريرهم الوشيك.

٣٠ - وستواصل البعثة دراسة الانطباعات التي كونتها خلال زيارتها لبونيا، في ضوء نجاح قوة الطوارئ المتعددة الجنسيات والتطورات اللاحقة، لتحديد ماهية الدور الأكثر فعالية الذي يمكن لبعثة المراقبين أن تقوم به في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تعزيز ولايتها، بالنظر إلى رحيل قوة الطوارئ المتعددة الجنسيات.

٣١ - وسيظل مجلس الأمن يتابع عن كثب أدوار وأنشطة دول المنطقة في ضوء المسؤوليات التي تتحملها تلك الدول عن مساعدة الأطراف الكونغولية والمجتمع الدولي باستخدام تأثيرها الإيجابي للتوصل إلى حلول سلمية للصراع في إيتوري وبقية أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا - بوروندي

٣٢ - زارت بعثة مجلس الأمن بوجومبورا من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه. وكان هدف البعثة هو إثبات دعم المجلس للمرحلة الثانية من التحول السياسي في وقت تواجه فيه عملية السلام تحديات خاصة. وقررت البعثة التركيز على عدد محدود من القضايا التي تتطلب أولوية الاهتمام: وقف أعمال القتال، عن طريق عملية سياسية وفي إطار اتفاق آروشا

المعقود في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠؛ ودعم البعثة الأفريقية؛ وتعبئة المساعدة الاقتصادية والمالية للبلد؛ ومكافحة الإفلات من العقاب.

٣٣ - وأجرت البعثة مشاورات في بوروندي مع الرئيس ندايزي، والسيد كاديجي، نائب الرئيس، والسيد بارارونيرتسي، رئيس مجلس الشيوخ، والسيد دينكا، الممثل الخاص للأمين العام، ولجنة الرصد والتنفيذ، والاتحاد الأفريقي والبعثة الأفريقية في بوروندي. وأقيمت اتصالات أيضا مع جبهة الدفاع عن الديمقراطية (بيير نكورونزيزا) وقوات التحرير الوطنية (أغاتون رواسا). وتشاورت البعثة أيضا مع ميسر عملية السلام في بوروندي السيد جاكوب زوما، نائب رئيس جنوب أفريقيا، وكذلك مع الرئيسين مكابا وموسيفيني.

المؤسسات الانتقالية

٣٤ - أعربت البعثة عن دعمها للأطراف البوروندية في تنفيذها للمرحلة الثانية من التحول، التي بدأت عند تسليم رئاسة الجمهورية إلى السيد ندايزي، في ٣٠ نيسان/أبريل. وأشارت اللجنة إلى أن مجلس الأمن رحّب بالنقل السلمي للسلطة. وأعرب جميع محوري البعثة في بوروندي عن ارتياحهم لنقل السلطة. وشددت البعثة على أن المؤسسات الانتقالية ينبغي أن تواصل الاضطلاع بالإصلاحات كما ينص على ذلك اتفاق أروشا، ولا سيما في قطاع الأمن والقضاء وتنظيم الانتخابات.

الحالة الأمنية ومفاوضات وقف إطلاق النار

٣٥ - شدد محاورو البعثة، الوطنيون والدوليون على السواء، على أن استمرار القتال هو أكبر عقبة أمام التنفيذ التام لعملية أروشا للسلام. وحثوا البعثة على ممارسة ضغط قوي على الأطراف لوقف أعمال القتال: على قوات التحرير الوطنية للدخول في مفاوضات جديدة بشأن وقف إطلاق النار وعلى جبهة الدفاع عن الديمقراطية كي تنفذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقّعه. وأكد البعض أن البلدان التي لها تأثير على قوات التحرير الوطنية وجبهة الدفاع عن الديمقراطية ينبغي أن تمارس ضغطا على الحركتين، ولاحظوا أنه سيجري قريبا تنظيم اجتماع قمة للمبادرة الإقليمية. وأكد آخرون أن التنفيذ التام لاتفاقات وقف إطلاق النار يمكن أن يؤثر إيجابيا على الحركتين بحيث يتسنى انضمامهما إلى العملية.

٣٦ - وأعربت البعثة عن القلق إزاء شدة بطء مفاوضات وقف إطلاق النار بين الحكومة وجبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية. وأهابت البعثة بالمجموعات المتمردة أن توقف الأعمال القتالية فورا وتنضم لعملية أروشا. وأكدت البعثة أن تسوية الصراع تتيحها العملية السياسية المنصوص عليها في اتفاق أروشا. وذكرت المجموعات المتمردة بأنه لا توجد عمليات بديلة وبأن الانضمام إلى عملية أروشا في مصلحتها. وفي الوقت ذاته،

يتعين على الجيش أن يمارس ضبط النفس. وشجعت البعثة الحكومة على مواصلة التحلي بالمرونة حتى تتيح للمجموعات المتمردة مكانا في المؤسسات المنشأة بموجب اتفاق أروشا. ويتعين على الحكومة والمتمردين التوصل إلى حل وسط معقول. وأعاد كلا الطرفين تأكيد التزامهما بالسلام وأكدوا للبعثة أنهما يبذلان قصاراهما لتسوية القضايا العالقة.

٣٧ - وشجعت البعثة الحكومة الانتقالية على اتخاذ تدابير لتمكين البعض من مقاتلي جبهة الدفاع عن الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من العودة طوعا إلى بوروندي. وتعتقد البعثة أن عملية الإعادة إلى الوطن هذه ستشكل تدييرا إيجابيا لبناء الثقة إزاء المقاتلين البورونديين الذين لا يزالون خارج البلد. وبشكل أعم، اقترحت البعثة على الحكومة الانتقالية الشروع في التحضير لإعادة اللاجئين البورونديين إلى الوطن وعودة المشردين داخليا إلى ديارهم.

البعثة الأفريقية

٣٨ - قدّم الرئيس السياسي وقائد قوة البعثة الأفريقية إحاطة مفصلة بشأن حالة نشر هذه البعثة في بوروندي. وأشار إلى أن إعداد مواقع الثكنات تعرقل بشدة لأن الأطراف لم توفر الموقع والوحدات اللازمة للجنة المشتركة المعنية بوقف إطلاق النار. وحثا البعثة أيضا على مناشدة جبهة الدفاع عن الديمقراطية بإرسال ممثليها إلى اللجنة المشتركة. والتمست السلطات الانتقالية الدعم للبعثة الأفريقية في بوروندي واللجنة المشتركة. وأكدت بعثة مجلس الأمن استمرار دعم المجلس للبعثة الأفريقية على ثلاثة مستويات: الدعم السياسي من المجلس، والدعم المالي من الجهات المانحة، والدعم التقني من الأمانة العامة للأمم المتحدة. بيد أنه يجب المضي قدما في هذه الجهود وتوسيعها.

مكافحة الإفلات من العقاب

٣٩ - ناقشت البعثة مع الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة قضية مكافحة الإفلات من العقاب والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والتي لا تزال ترتكب. وأكدت البعثة أن المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي سوف يحاكمون من أجل أي جرائم ارتكبوها. وأشارت الحكومة الانتقالية إلى أن عدة خطوات اتخذت مؤخرا في هذا الصدد. والتمست من البعثة الاستجابة لطلب الحكومة الانتقالية إنشاء لجنة قضائية دولية للتحقق، على النحو المنصوص عليه في اتفاق أروشا، قصد مساعدة بوروندي على وضع حد للإفلات من العقاب. وشددت الحكومة الانتقالية على أهمية هذه اللجنة بوصفها أداة لا غنى عنها لمعالجة مشكلة الإفلات من العقاب ومن ثم تيسير المصالحة الوطنية الحقيقية.

الحالة الإنسانية والاقتصادية

٤٠ - لا تزال الحالة الإنسانية تتدهور بشكل يثير الجزع. واجتمع بعض أعضاء البعثة بممثلات عن المنظمات النسائية البورونديّة. والتقوا على حدة بالمنظمات الإنسانية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، وتلقوا إحاطة مفصلة عن الحالة السائدة وكذلك عن الصعوبات المتزايدة التي تواجهها تلك المنظمات في الاضطلاع بأنشطتها. وناشدت السلطات البورونديّة البعثة أن تحث الجهات المانحة على التعجيل بدفع تبرعاتها المعلنة في مؤتمر باريس وجنيف لتقديم الدعم للميزانية وميزان المدفوعات. وتقرّ البعثة بأنه يتعين رصد بعض المخصصات للسلام وتشير إلى أنها ستتابع عن كثب نتائج مؤتمر المانحين الذي سيعقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيلول/سبتمبر بهدف تصفية متأخرات بوروندي.

الخلاصة والتوصيات

٤١ - إن عملية السلام في بوروندي بلغت مرحلة حرجة؛ وينبغي بذل كل جهد ممكن لكفالة نجاحها. وتعتبر البعثة أن نتيجة عملية السلام هي أساسا مسؤولية الأطراف البورونديّة. بيد أنها تعتقد أن على المجتمع الدولي بذل قصاره لمساعدة البورونديين في هذا الصدد.

٤٢ - وتوصي البعثة مجلس الأمن بأن يدعو المجتمع المالي الدولي لتقديم المساعدة الكافية للبعثة الأفريقية في بوروندي ماليا وفي مجال النقل والإمداد، وتدعو الأمين العام إلى توفير الخبرة الفنية المناسبة.

٤٣ - وتلمس البعثة وجود حاجة واضحة إلى توفير الدعم للحكومة الانتقالية من حيث الميزانية والاقتصاد. ويُخشى أن تنهار جميع المكاسب التي تحققت حتى الآن إذا لم تُقدّم هذه المساعدة فورا. وتوصي البعثة المجلس بأن يحث البلدان المانحة على الوفاء بالالتزامات التي عقدها في مؤتمر باريس وجنيف. وترحب البعثة باجتماع المائدة المستديرة للمانحين الذي سيعقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ للمساعدة على تصفية متأخرات بوروندي، وستوصي المجلس بأن يواصل متابعته عن كثب لهذه المسألة مع المجتمع المالي الدولي.

٤٤ - وتلاحظ بعثة مجلس الأمن أنه ينبغي، على سبيل الاستعجال، إيلاء الاهتمام لوضع حد للإفلات من العقاب في بوروندي. وتوصي مجلس الأمن بأن يساعد بوروندي في هذا الصدد وينظر بعناية في طلب الحكومة إنشاء لجنة قضائية دولية للتحقيق، على النحو المنصوص عليه في اتفاق أروشا.

٤٥ - وتعتقد اللجنة أنه ينبغي تقديم دعم قوي لجهود رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية من أجل التوصل إلى تسوية بين جبهة الدفاع عن الديمقراطية والحكومة الانتقالية، بما يتمشى مع العملية السياسية لاتفاق أروشا.

٤٦ - وتود البعثة أن تعرب عن تقديرها لرؤساء الدول الذين التقوا بها وأطلعوها على وجهات نظرهم. كما تعرب البعثة عن عميق امتنانها لممثلي الأمين العام السيد نغونغي والسيد دينكا، على المشورة الحصيفة والترتيبات المحكمة التي وضعها من أجل زيارة البعثة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. كما تود البعثة أن تشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر وكالات الأمم المتحدة عن الوسائل المتميزة التي أُتيحت لها في جوهانسبرغ وبريتوريا ولواندا وبوجمبورا وكيغالي ودار السلام وعنتيبي، وتشكر كذلك موظفي الأمانة العامة الذين رافقوها على دعمهم المطلق.